قروض التجمع البنكي كأسلوب فعال لتوزيع مخاطر التسليفات وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة التحديات

د/ حيزية هادف
جامعة قسنطينة

الملخص :

لقد أصبحت القروض المشتركة جزءا متزايد الأهمية من المشهد المالي، أين تجتمع مجموعة من البنوك في إعطاء قرض مشترك لمقترض واحد، وتتبع أهمية القرض المشترك باعتباره وسيلة لتمويل المشروعات العملاقة التي تحتاج قروضا ضخمة لا يستطيع مصرف بمفرده أن يقدمها، وذلك لغرض تجنب المخاطر وتوزيعه وتعتبر القروض المشتركة مصدر مهم من مصادر التمويل الدولي، فعلى الرغم من حداثة هذا الأسلوب من التمويل، إلا أنه يشكل ما لا يقل عن ثلث التمويل الدولي مقارنة مع الوسائل الأخرى كالسندات والأوراق التجارية.

Abstract :

Loan syndications have become an increasingly important part of the financial landscape, where to meet a group of banks to give a joint loan to a single borrower.
The importance of the syndicated loan as a way to finance the mega-projects that need huge loans the bank can not alone be provided by, and for the purpose of risk aversion and distribution, syndicated loans and are considered an important source of international finance, although the novelty of this method of financing, but it accounts for no less than one-third of international finance compared with other means such as bonds and commercial paper.

المقدمة :

لقد ظهرت القروض المصرفية المشتركة حديثا، حيث نفذت أول عملية في نيويورك عام 1967، بمنح قرض بمبلغ 100 مليون دولار في النمسا من قبل Bankers Trust، وفي عام 1970 نفذ قرض في إيطاليا بمبلغ 200 مليون دولار، حيث جذبت هذه القروض الشركات العالمية وبعض الحكومات للحصول على قروض كبيرة تمولها وتديرها وتتحمل مخاطرها عدة بنوك بدلا من بنك واحد.

ونشطت هذه العمليات في نهاية السبعينات وفي بداية الثمانينات تكبدت البنوك الأمريكية والأوروبية خسائر كبيرة نتيجة عجز دول أمريكا اللاتينية التي تم إقراضها بمبالغ كبيرة نتيجة أموال البترول الفائضة حيث ارتفع سعر برميل البترول في عام 1974 ليصل 30 دولار للبرميل وعلى ضوء ماسبق يمكن طرح الإشكالية التالية : هل يمكن اعتبار قروض التجمع البنكي كأحد الأساليب الفعالة في تعزيز قدرة البنوك على تلبية احتياجات عملائها وبأقل الأخطار الممكنة ؟

ويقوم هذا البحث على مناقشة الفرضية التالية : قروض التجمع البنكي تعتبر مصدرا إضافيا للمصادر التقليدية والتي تمكن المقترض من تطوير علاقات بنكية إضافية لتلك العلاقات القائمة مع البنوك التقليدية .

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى كفاية قروض التجمع البنكي كأسلوب لتوزيع مخاطر التسليفات الكبيرة الحجم التي تتعرض لها البنوك وذلك في خضم ممارستها لوظيفتها الأساسية في منح التمويلات، فالمشاريع الضخمة التي تحتاج لتسهيلات في تمويلها تكون مخاطرها عالية، وهنا تحاول الدراسة اقتراح قروض التجمع البنكي كأسلوب لتوزيع المخاطر بالنسبة للبنك الذي يتقدم إليه عملاؤه بطلبات تمويل لمشاريعهم الكبيرة.

المحور الأول : ماهية القروض المشتركة :

أولا: مفهوم القروض المشتركة (قروض التجمع البنكي) :

تعرف القروض المشتركة أو قروض التجمع البنكي بأنها قروض كبيرة القيمة نسبيا تنظم لصالح مقترض معين، بمشاركة بين مجموعة من البنوك والمؤسسات التمويلية، وذلك إما لوجود قيود ائتمانية تحد من قدرة البنك الواحد على تقديم مبالغ كبيرة، أو لرغبة من

المقترضين في توزيع مخاطرها أو الأمرين معا [1] فهي " تجمع مصرفي مهمته تجميع قروض كبيرة الحجم نيابة عن المقترض و ينتهي هذا التجمع أو الاتحاد مع نهاية استحقاق القرض، ففي حالة تعذر بنك واحد تقديم قيمة القرض بالكامل فإنه يطلب من مجموعة المصارف والمؤسسات المالية المساهمة في تقديم القرض، وتقوم هذه المجوعة بتوزيع نسبة المشاركة فيما بينها، بمعنى توزيع الحصص بغية توزيع المخاطر.

ولقد ازداد استخدام القروض المشتركة في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب النمو الكبير في حجم المشروعات المحلية والدولية وحاجتها إلى تمويل ضخم، وكذلك لكبر حجم المخاطر الملقاة على عاتق البنك الواحد والتي لا يستطيع أن يتحملها بمفرده في هذه الحالة.[2]

ثانيا : نشأة القروض المشتركة :

فكرة القروض المجمعة قديمة، تعود في أصلها إلى الأسواق التجارية التي كانت تقام في مدينتي (Antwerp) & (Lyons)، عندما كانت مجموعة من المقترضين تقدم التمويل اللازم لعملية واحدة تفوق قدرة الممول الواحد، ومع الأيام، تطورت هذه الفكرة، وأصبحت فنًّا متقدما، ونمت من حيث الحجم والأهمية لتصل إلى مستوى جعل منها وسيلة هامة من وسائل التمويل في المجالين الدولي والمحلي، إذ أنها كانت الأداة التي تمكني بواسطتها الكثير من الحكومات والمؤسسات الحكومية والمشاريع الخاصة من الحصول على جزء هام من احتياجاتها التمويلية ذات الحجم الكبير[3]، وعندما يكون هناك مشروع كبير أغلب المصارف في العالم تعتمد معيار العشرين مليون دولار أمريكي أو أكثر، يصبح متعذراً على مصرف واحد منح القرض، والأسباب وراء ذلك عديدة منها عملية وأخرى تنظيمية[4].

ثالثا : أنواع القروض المشتركة : يمكن تقسيم القروض المشتركة إلى أربعة أنواع هي :

1. **قروض جاهزة عند الطلب :** يتم في بعض الأحيان جميع الترتيبات القانونية والمالية والإدارية ويتم تعيين مدير القرض وواجباته وصلاحياته وكذلك أسماء المشاركين وحصة كل منهم بالإضافة إلى مختلف الشروط الأخرى، مثل قيمة القرض وتاريخ الاستحقاق وقيمة الرسوم والعمولات ونسبة الفائدة، ويبقى هذا القرض جاهزا عند طلب العميل باستغلال القرض والإبتداء والسحب.
2. **قرض يسدد بموجب جدول محدد :** يتميز هذا القرض عن غيره بأن أسلوب التسديد يتم بناء على جدول محدد مسبقا، وعادة يتناسب جدول التسديد مع جداول التدفق النقدي التي تبين الإيرادات والمصروفات النقدية للمشروع الممول.

3. **قرض دوار** : يمكن أن يتكرر القرض كل فترة معينة بقيمة محددة، ولكن يوجد سقف إئتماني إجمالي لقيمة القروض المتكررة، وهذه العملية تعطي فرصة للمقترض بأن يسحب قيمة القرض (دورة واحدة) وبعد فترة معينة يستطيع تسديد هذا القرض أو جزءا منه، وبعد هذه العملية يستطيع المقترض بموجبها سحب قيمة هذه الدورة.
4. **قرض قابل للتحويل** : يتضمن نص إتفاقية هذا النوع من القرض، بأن البنوك المشاركة تستطيع التنازل عن حقوقها (بيع هذه الحقوق) إلى بنوك أخرى مقابل مبالغ يتفق عليها، وفي هذه الحالة فإن المقترض سيوافق على ذلك بموجب نصوص الإتفاقية الموقعة من جميع الأطراف.[5]

رابعا : سوق القروض المشتركة :

لقد تطور سوق القروض المشتركة بسبب تخفيض مخاطر البنك الواحد، بالإضافة إلى تخفيض تكلفة العمليات الإدارية لإدارة القروض، حيث نشأ سوق القروض المشتركة كبديل لسوق رأس المال وإصدار السندات كأسلوب تمويل، وفي الحالات التي لا تستطيع فيها الشركات الكبيرة إصدار السندات، كذلك نشأ هذا السوق بسبب عدم قدرة أو رغبة البنك الواحد منح قروض كبيرة للأسباب التالية :

- السيولة المتاحة.
- تركيز محفظة التسهيلات.
- متطلبات الرسملة.
- توسيع المخاطر.

ولتجنب تحمل مخاطر عالية بسبب كبر حجم بعض القروض، وللمحافظة على عملائهم ومقابلة احتياجاتهم، فقد بدأت البنوك بالاشتراك بإصدار قروض مشتركة، ويمكن تقسيم المقترضين حسب حجم المقترض وهويته القانونية، كما يلي :

1.الحكومات أو المؤسسات الحكومية :بسبب حجم متطلبات الحكومات، فإن القروض المشتركة هي النوع المناسب لها من عمليات الإقراض، وعلى سبيل المثال فإن الحكومة الفرنسية قد اقترضت بهذا الأسلوب عام 1982 مبلغ 4 بليون دولار، وفي عام 1983 إقترضت حكومة السويد 1,6 بليون دولار.

ويحدد حجم القروض عدد ونوع البنوك التي يمكن أن تشترك في القرض، ولقد أصبحت بعض البنوك مقرض رئيسي في هذه الأسواق، وتستطيع إختيار البنوك المشاركة التي

أسست معها علاقات قروض مشتركة في السابق، ومن المهام الرئيسية لهذه البنوك، أن يكون لديها معرفة تامة وحديثة عن الأوضاع المالية للمقترضين، فخلال التسعينات، كان الدين العام للدول النامية كبيرًا، ومعظم هذه الدول قد عجزت عن تسديد هذه القروض في مواعيدها، مما تطلب من هذه الدول إعادة جدولة الديون.

2.الشركات العالمية :

تحتاج هذه الشركات قروضا بمبالغ كبيرة لا يستطيع البنك الذي تتعامل معه بأن يمنح هذه القروض لوحده، وذلك بسبب السيولة النقدية والمخاطر العالية، بالإضافة إلى القيود التي ترتبها البنوك المركزية، لهذا فإن الحل الأمثل لمنح مثل هذه القروض هو إصدار القروض المشتركة مع القروض الأخرى.

وبالرغم من أن هذه البنوك الأخرى هي بنوك منافسة، فإن التعامل والتنسيق مع هذه البنوك أصبح أمرا عاديا وضروريا، ومن وجهة نظر المقترض، فإن التعامل مع مجموعة بنوك يشكل له سقف عالي من التسهيلات لا يستطيع أن يمنحه بنك واحد، بالإضافة إلى أن نسبة الفائدة ستكون منخفظة مقارنة مع نسبة الفائدة المطبقة في السوق، حيث أن عمليات الدمج أو الضم التي شاهدناها في آخر التسعينات من قبل الشركات العالمية والمؤسسات المالية قد أدت إلى تنشيط عمليات القروض المشتركة.

3.شركات البترول :

تشكل شركات البترول قطاعا مهما في سوق القروض المشتركة، وذلك لأن حاجاتها من الأموال عالية، وهي تستعمل هذه الأموال لإنشاء مشاريع بترول جديدة، أو لتوسيع المشاريع المقامة.[6]

خامسا : أسباب إستخدام القرض المشترك :

هناك العديد من الأساليب للحصول على التمويل متوسط وطويل الأجل، منها إصدار الأسهم، إصدار السندات، التفاوض مع المصرف للحصول على قرض طويل الأجل، إذن لماذا السعي وراء القرض المشترك بدلا من الحصول على القرض من مصرف واحد ؟ ما هي الايجابيات أو المزايا ؟

هناك من وجهة نظر المقترض إمكانية الحصول على مبالغ أكبر من خلال القرض المشترك قياسا بالمبلغ الممكن تأمينه من مصرف واحد، ثم إن التعامل مع مجموعة مصارف مشاركة في قرض واحد يعني إعداد الوثائق ذاتها بدلا من استخدام مجموعات مختلفة من الوثائق مع

عدد من المصارف، أضف إلى ذلك أن دخول إسم المقترض في السوق وأدائه الجيد فيه يساعده في الحصول على قروض لاحقة بشروط أفضل، وذلك عند حاجته لها، هذا إلى جانب تحمله النفقات والرسوم القانونية مرة واحدة فقط.

لذلك سنحاول ذكر أهم الأسباب وراء السعي للحصول على القرض المشترك هي :

1. **سرعة التنظيم:** فالآليات القانونية اللازمة لترتيب القرض المشترك هي أقل تعقيدا قياسا بإصدار السندات والأسهم، هذا يعني سرعة الحصول على التمويل المطلوب وتقليل التكاليف القانونية المترتبة عليه.
2. **تفادي احتمالات عدم توفر الأموال المطلوبة في الوقت المناسب :** فالقروض المشتركة الكبيرة تعتبر وسيلة مفيدة عندما لا تتوافر مصادر التمويل المحلي بشكل مؤقت، ذلك لأن المعاملات عابرة الحدود تمكن المقترضين من تجاوز القيود المحلية ولا توجد في الأسواق الدولية خطوط انتظار ولا يغلق السوق مرحليا.
3. **الحصول على مبلغ كبير من المال (قياسا بالسوق المتاح للمقترض) :** يتطلب العديد من المشروعات المطلوب تمويلها تأمين مبالغ كبيرة مما يحول في الغالب دون إمكانية تقديمها من قبل مصرف واحد فقط، بسبب اعتبارات عديدة منها المتاح لديه من خلال ميزانيته العمومية ومتطلبات رأسمال المصرف وتفادي التركيز في محافظ القرض ....إلخ. هذا في حين أن التسهيل المتاح من خلال القروض المشتركة يوفر المبالغ الكبيرة المطلوبة بسرعة مما يقلل من المخاطر (بسبب توزيعها على عدد من المصارف)، على ذلك فإن القروض المشتركة تعتبر وسيلة لتنويع وتوزيع المخاطر بين المصارف التي تمنح القروض.
4. **المزايا السعرية :** وهي تنشأ عن دفع رسوم واحدة مقدمة من خلال تركيز القرض بوسيلة أو أداة واحدة.
5. **تنمية العلاقات مع المصارف :** قد ترغب الشركات متعددة الجنسية في ترتيب قرض مشترك ودعوة المصارف للمشاركة فيه بهدف تطوير وتنمية العلاقات معها بالمستقبل، فتعزيز العلاقات القائمة وبناء العلاقات الجديدة يؤديان إلى تحسين صورة المقترض وقدراته في ميدان السوق.
6. **توزيع المخاطر بين المصارف :** تستطيع المصارف التي ترغب في تطوير علاقاتها في السوق وبنفس الوقت إقراض مبالغ أقل أن تحقق الهدفين معا من خلال القروض

المشتركة.

7. **ضمان درجة من السرية والكتمان** : يعتبر الإفصاح المطلوب عند الحصول على القروض المشتركة من المصارف أقل بكثير من ذلك المطلوب من المقترض عند إصداره السندات أو الأسهم في الأسواق المالية، وبالإضافة إلى انخفاض مستوى الإفصاح المطلوب على شكل معلومات تقدم للمصارف.[7]

المحور الثاني : خصائص القروض المشتركة ومزاياها بالنسبة للمقترضين :

أولا : الخصائص الأساسية للقروض المشتركة :

***الحجم** : تستخدم القروض المشتركة عادة في تعبئة مصادر التمويل بمبالغ كبيرة تفوق قدرات الميزانية العمومية لأي مصرف.

***الاستحقاق (الأجل)** : نظرا إلى تعقيد عمليات القروض المشتركة فإن أجلها غالبا ما يمتد إلى (3–7) سنوات.

***التجديد المتواصل** : يتم تجديد القروض الكبيرة باستمرار كل (3–6) شهود بهدف تمكين المصارف من المتابعة المستمرة ورقابة التسهيل.

***تكييف التسهيل بحسب خصوصيات المشروع** : يمكن تصميم هيكل القرض وجدولة استحقاقاته وأسعار الفائدة والضمانات وذلك يتناسب مع خصوصيات المشروع المطلوب تمويله.[8]

ثانيا : مزايا القروض المشتركة :

رغم توفر عدة أنواع من وسائل التمويل الدولية يلجأ معظم المقترضين الدوليين إلى سوق القروض المشتركة، وسنعرض فيما يلي أهم الأسباب التي تجعل من سوق القروض المشتركة مصدرا رئيسيا للإقتراض الدولي:

1. **تنوع مصادر الإقتراض** : تشكل القروض المشتركة خيارا بديلا للمدير المالي الذي يسعى إلى تكييف مصادر التمويل المختلفة مع حاجاته المالية، وهنا تكمن إحدى أهم مزايا القروض المشتركة، ليس لكونها توفر مصدرا إضافيا للتمويل فحسب، بل لأنها تمنح العميل الراغب في تنويع خياراته المالية، علاقات مصرفية جديدة، قد لا تتوفر إذا اعتمد على الاقتراض العادي من مصارفه التقليدية.
2. **تأمين قاعدة للدخول في سوق السندات الدولية** : قد يكون القرض المشترك بالعملات الدولية وسيلة جيدة لتعريف المقترض بالمؤسسات المالية العاملة في مجال

إصدار السندات الدولية، خاصة وأن معظم هذه المؤسسات هي نفسها التي تقوم بإدارة السندات الدولية.

3. **الإعلان المالي** : إن القرض المشترك، هو وسيلة ممتازة لتحقيق إعلان مناسب في الأسواق المالية الدولية، إذ أن ارتباط الشركة أو المؤسسة المقترضة ببعض المؤسسات المالية المعروفة، يعزز من مكانها في الأسواق المالية والبورصات الدولية.
4. **السرعة** : تتمتع سوق العملات الدولية بحسابات عديدة تمكن المقترض من الحصول على مبالغ ضخمة خلال فترة قصيرة من الزمن، نتيجة ارتفاع مستوى الاتصالات وخبرة العاملين في السوق وسرعة استقطاب المؤسسات المالية للاشتراك في القرض المطلوب خلال بضعة أيام فقط، وبالتالي فهي تجنب المقترض التعرض للتأخير المرتبط بعملية التسجيل والقيود الحكومية المختلفة، في حال طلب القرض من السوق المالية المحلية.
5. **القيمة** : من أهم مزايا القرض المشترك تخويل المقترض جمع مبالغ كبيرة من عدة مقرضين ضمن اتفاقية واحدة من خلال تسليمه للمصرف الوكيل جميع التفاصيل التنظيمية والعملية.[9]

المحور الثالث : جدولة إستحقاق القرض المشترك :

أولا : العوامل المتحكمة في جدولة إستحقاق القرض المشترك :

تتحكم في جدولة استحقاقات القرض المشترك عوامل عديدة أهمها، نوع التمويل المطلوب، وطبيعة هيكل التمويل قيد التصميم، ويمكن أن تتضمن هذه العوامل ما يأتي :الغرض العام للمشروع قيد التمويل,حركة التدفق النقدي للمشروع قيد التمويل.

ثانيا : أنواع التقسيط : لقد تم تبويب أشكال الجدولة على خمسة أنواع :

1. **التقليدي** : حيث يتم السداد بأقساط سنوية متساوية خلال أجل القرض وهو ترتيب مناسب عندما يكون ممكنا التنبؤ بحصول تدفقات نقدية مستقرة.
2. **الإعفاء لسنة أو أكثر ثم السداد بعد ذلك بأقساط سنوية متساوية** : وهو تسهيل يتناسب مع تلك المشروعات التي تتطلب فترة تحضيرية، قبل أن يتولد التدفق النقدي الاعتيادي.
3. **التقسيط غير المتساوي** : حيث تتم الجدولة بأقساط غير متساوية، تتناسب مع

التدفقات المتوقعة (من المشروع)، قد تكون هذه التقلبات وليدة التقلبات الاقتصادية أو دورات الأعمال والموسمية، أو جداول تسليم الموجودات الثابتة ذات المبالغ الكبيرة، مثل صناعة الطائرات.

4. **القسط المنطادي** : حيث يتم السداد بأقساط صغيرة ومتساوية خلال أجل القرض، ثم بدفعة كبيرة عند الاستحقاق، وهي ظروف تتشابه مع هيكل السداد على شكل رصاصة أو طلقة، عدا كون الشركة ترغب في تخفيض الرصيد القائم قبل السداد الكبير في النهاية.
5. **الدفعة الواحدة** : حيث يتم السداد الكامل عند الاستحقاق وبقسط واحد (وغالبا ما يكون ذلك من خلال التفاوض على تسهيل جديد، ولو أن على المصرف أن يتأكد من أن المقترض قادر على التسديد حتى بدون حصوله على التسهيل الجديد).
6. **القسط المتزايد** : حيث تكون الأقساط الأولى منخفضة والأقساط الأخيرة مرتفعة.
7. **القسط المتناقص** : حيث تكون الأقساط الأولى مرتفعة والأقساط الأخيرة منخفظة.

الشكل رقم 01 : أنواع جدولة سداد أصل القرض.

النـــوع	السنة (1)	السنة (2)	السنة (3)	السنة (4)	السنة (5)	السنة (6)
النقليدي	10,000	10,000	10,000	10,000	10,000	50,000
الإعفاء الأولي ثم السداد لاحقا بأقساط متساوية	0	12,500	12,500	12,500	12,500	50,000
غير المتساوي	10,000	5,000	15,000	15,000	5,000	50,000
المنطادي	5,000	5,000	5,000	5,000	30,000	50,000
الدفعة الواحد	0	0	0	0	0	50,000
القسط المتزايد	3,000	5,000	7,000	9,000	11,000	15,000
القسط المتناقص	15,000	11,000	9,000	7,000	5,000	3,000

المحور الرابع : هيكلة القرض المشترك :

أولا : عوامل هيكلة القرض المشترك :

تأخذ هيكلة القرض المشترك في الاعتبار مجموعة عوامل، مثل نسب رأسمال المصرفي التي تؤثر في قدرته على صياغة هيكل القرض وكيفية المشاركة فيه، وبخاصة في القروض المشتركة الكبيرة، ومن بين أهم العوامل هنا تطبق قرارات لجنة بازل المتضمنة ما يأتي :

1. **تعريف وتبويب رأس المال المصرفي في شريحتين هما :**

- شريحة رأس المال الأساسي، وتتضمن رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والاحتياطيات، وبما لا يقل عن (50%) من مجموع رأس المال المصرفي.
- شريحة رأس المال المساند، وتتضمن بقية فقرات رأس المال المصرفي بما في ذلك الأسهم الممتازة ومجموعة من شهادات المديونية التي يصدرها المصرف بمواصفات خاصة تجمع بين صفات السهم والسند، وبما لا تزيد عن 5 سنوات والاحتياطيات السرية وجزء من احتياطيات إعادة التقييم واحتياطيات خسائر القروض، على أن لا تزيد نسبة فقرات هذه الشريحة ككل عن (50%) من مجموع رأس المال المصرفي.

2. **نظام لوزن موجودات المصرف المختلفة بحسب مخاطرتها،** وذلك من خلال تبويبها بشرائح مخاطرة إلى جانب نظام لتحويل الفقرات خارج الميزانية العمومية إلى داخلها، بهدف التوصل إلى مقياس موحد للمركز المالي للمصرف من حيث مخاطرة الموجودات أو المطلوبات.

3. **تم تطوير النظام بعد الانتهاء من تطبيقه نهاية 1992 بحيث أدخلت فيه إلى جانب المخاطرة الائتمانية كلا من مخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة سعر الصرف.**

ثانيا : المكونات الرئيسية لهيكلة القروض المشتركة :

نظرا لإنتشار عمليات القروض المشتركة، فقد أصبحت محتويات عقود هذه القروض موحدة إلى حد ما، وإن الأطراف تتفاوض على بنود معروفة مسبقا، وفي أغلب الأحيان فإن بنود هذه العقود منظمة ولكنها تختلف في التفاصيل من عقد لآخر، ونذكر فيما يلي المكونات الرئيسية للقروض المشتركة :

الفهرس : يتضمن محتويات العقد.

المقدمة : تتضمن أسماء أطراف العقد.

تعاريف : يتضمن تعريف بعض التعابير المستعملة في العقد.

القيمة : يتضمن قيمة العقد، وإذا كان العقد دوارا، فإنه يتم تحديد الحد الأقصى لقيمة القرض.

السحب من القرض : يسحب المقترض الأموال بطريقتين :

– يسحب كامل قيمة القرض منذ اليوم الأول ويتم تسديده حسب جدول إستحقاق الدفعات المبينة في العقد.

– القرض الجاهز للإستخدام : يستطيع المقترض بأن يسحب قيمة القرض أو جزءا منه خلال فترة محددة، ويتحول رصيد القرض غير المسحوب إلى قرض يتم تسديده حسب الجدول المتفق عليه، وتستعمل هذه الطريقة إذا رغب المقترض بضم شركة ويحتاج لهذا القرض ولكنه لا يعلم الوقت المحدد الذي تنتهي به مفاوضات الدمج ويدفع قيمة الشركة التي ضمت إليه، أو عند شراء آلات أو بناء.

- **إلتزامات البنوك المشاركة (المقرض) والمقترض** : يلتزم المقرض بتوفير الأموال اللازمة تحت تصرف المقترض الذي يستطيع سحبها حسب الإتفاق، وفي المقابل فإن المقترض يلتزم بدفع رسوم الأموال غير المسحوبة.
- **الفائدة** : نظرا لتقلبات أسعار الفائدة، فقد أصبحت الفائدة المطبقة على القروض المشتركة هي فائدة عائمة (متغيرة)، ولذلك لا بد من ربط هذه الفائدة بمؤشر محدد ينص عليه العقد، ومن أهم هذه المؤشرات هو (LIBOR) London Interbank Offered Rates، ويتبع هذا المؤشر المدة التي يطبق عليها سعر الفائدة، فإذا قلنا بأن المؤشر هو LIBOR 3M، فإن أسعار المؤشر لثلاثة أشهر هي الأسعار التي سوف تطبق، وفي العادة فإن أسعار الفائدة المطبقة على القرض تزيد عن فائدة المؤشر، ولهذا فإن سعر الفائدة يمكن أن ينص على ما يلي :

  LIBOR 3M + (Plus) ½

  أي أن سعر الفائدة المطبق هو سعر المؤشر بالإضافة إلى 0,5.
- **تسديد القرض** : يتم التسديد عادة على دفعات ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية ومن المفروض أن تتناسب مع كشوفات التدفق النقدي المتوقعة للمقترض.
- **الإلغاء** : يتضمن هذا البند فيما إذا أراد المقترض إلغاء القرض، ويتم عادة بإشعار المقرض قبل (30) يوما من الإلغاء.
- **تأكيد صحة البيانات والتفاويض والتوكيلات** : ينص عقد القروض المشتركة عادة على أن المقترض يؤكد جميع الحقائق الواردة في العقد، وبأن يشهد بأنه لم يحدث أن عجز أو فشل في تسديد قروض سابقة. كذلك يتضمن العقد بأن المقترض لا يتجاوز صلاحياته – حسب النظام الداخلي للمؤسسة – بإلتزام مؤسسته بهذا القرض، وبأنه قد حصل على جميع الموافقات الإدارية والقانونية اللازمة للحصول على هذا القرض، ويتضمن العقد أيضا بأن المقترض يؤكد صحة بياناته المالية وأنه مستعد

لتقديم جميع هذه البيانات حسب معايير المحاسبة المطبقة.

- **تعهدات المقترض لزيادة ضمانات المقرض** : يتعهد المقترض باتخاذ بعض الإجراءات التي يطلبها المقرض وذلك لزيادة ضمانات القرض وخاصة في حالة عدم قدرة المقترض على التسديد، ومن الأمثلة على ذلك :

– الرهن السلبي : يتعهد المقترض بأن لا يرهن موجوداته إلى دائنين آخرين خلال فترة سريان القرض، وهذا يضمن وجود أموال متاحة في حالة تصفية أو إفلاس المقترض.

– أن ينص العقد بأن القرض يصبح مستحقا، إذا عجز المقترض عن تسديد أي قرض آخر.

– أن يعتبر القرض مستحقا، إذا حدث تغيير جوهري يؤثر سلبا على المركز المالي للمقترض، مثل عمليات التأميم، أو إقامة دعوى ضده، أو انسحاب شريك رئيسي.

- **حالات عجز المقترض** : هي الحالات التي يستطيع خلالها مطالبة المقترض بالتسديد وتنفيذ الرهن على موجودات المقترض في حالة وجود سندات رهن بذلك ، ومن أهم حالات عجز المقترض عن الدفع ما يلي :

–عدم تسديد أية دفعة مستحقة أو الفائدة.

–خرق أي من البيانات الواردة في العقد.

–وضع وصاية على ممتلكاته.

–التصفية أو الإفلاس.

- **التسديد** : يبين هذا البند كيف يتم التسديد وبأي عملة ومكان التسديد.
- **التغيرات القانونية** : ينص العقد بأن القرض يصبح مستحقا إذا ظهرت ظروف قانونية تمنع الإستمرار في منح القرض.
- **المصاريف القانونية** : ينص العقد عادة على أن المقترض يتحمل المصاريف القانونية الناتجة عن صياغة عقد القرض واتفاقية حالات فشل المقترض.
- **القانون الذي يحكم العقد** : يجب أن ينص العقد على القانون الذي يطبق في حالة نشوء أية نزاعات.

الخاتمة :

بالحديث عن علاقة القروض المشتركة بالمخاطر المصرفية، يمكن القول أن هذه القروض لا تتعرض للمخاطر الائتمانية فحسب ولكنها كأي نشاط مصرفي تتعرض أيضا لمخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السمعة والمخاطر القانونية وباقي أنواع المخاطر، لكن الخصائص التي تتميز بها قروض التجمع البنكي والمستقاة من طبيعتها ومن اتفاقية القرض تلقي بظلالها على درجة تعرض المقترضين المشاركين في الاتفاقية للمخاطر المصرفية، مما يجعل من تعرضهم لهذه المخاطر متباينا بين بنك وآخر بحسب الدور المنوط بكل بنك مشارك وبحسب نسبة مشاركته في الصفقة، لذلك لا بد لكل المشاركين أن يعُوا مخاطر أدوارهم وتطبيق التقنيات المناسبة لتخفيف مخاطر هذه الأدوار كل بحسب دوره ومسؤوليته بما يخدم هدف توزيع مخاطر التمويل الممنوح.

في الأخير، يمكن القول أن قروض التجمع البنكي تعتبر أداة تفضيلية للبنوك في ظل وجود احتياجات متزايدة للعملاء من حيث حجم القروض و في ظل وجود القيود التسليفية على البنوك، فهي تساعد البنوك على أداء دورها الأساسي في منح الائتمان و تقدم نفسها كأسلوب لتحجيم المخاطر بذات الوقت، وفي ظل توجه تمويلات البنوك باتجاه القروض الشخصية والاستهلاكية، وذلك لقصر أجل الودائع في البنوك، يمكن عن طريق التجمع تقديم قروض متوسطة الأجل على الأقل ولمشاريع استثمارية بإشراف وكفالة البنك المركزي.

المراجع :

[1] – الدكتور هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران، الأردن، 2001 ، ص356 – 357 .

[2] – مجلة شهرية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، السنة 15 ، العدد رقم 140، جوان، 2015، ص 106-107.

-[3] - http://www.muflehakel.com/part%20two/alkorod_almujama3a.htm

[4] - Haynes, Andean: " The law relating to International Banking" Bloomsbury Professional, 2010, P.124

[5]– المؤلف محمد محمود حبش، إدارة العمليات المصرفية الدولية، القروض المصرفية المشتركة (المجتمعة)، عمان ، 2001، ص 342-343.

[6]– المؤلف محمد محمود حبش، إدارة العمليات المصرفية الدولية، القروض المصرفية المشتركة (المجتمعة)، مرجع سابق، ص 330-331.

[7]– الأستاذ الدكتور خليل " محمد حسن " الشماع، القروض المشتركة : هيكل القروض المشتركة وتحليلها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ص 4.

[8]– الأستاذ الدكتور خليل " محمد حسن " الشماع، نائب القروض المشتركة : هيكل القروض المشتركة وتحليلها، مرجع سابق ، ص 5.

[9]– الأستاذ وليد عيدي عبد النبي، مجلة المصارف العراقية، مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف، العدد السابع، مارس 2014، ص 18.